جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي

بحث تقدمت به الطالبة

سجى فوزي رحيل

بحث مقدم إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد
كجزء من متطلبات نيل درجة بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

م . د . ضياء زامل خضير

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى
وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء – الآية (٨٥)

الإهـــــداء

- إلى من كانا سبب في وجودي من بعد الله عز وجل ، من ربياني صغيراً ولم يبخلا عني بشيءٍ ، والديّ الحنونين أمد الله في عمريهما واحسن ختامهما وجزاهما عني خير الجزاء .

- إلى أخواني الحبيبين وأختي الغالية ، إلى أخي وحبيبي المرحوم حسام الذي وفاه الأجل .

- وإلى كل من سقط شهيداً فداءاً للدين والوطن حتى نعيش بكرامة .

- إلى الصابرين المحتسبين من أبناء العراق الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء .

- إلى إدارة قسم العلوم المالية والمصرفية إدارة رشيدة وأساتذة كرام وجميع العاملين فيها ، والاخص بالذكر جميع الأساتذة الذين نهلنا من علمهم وإلى الدكتور ضياء زامل خضير مشكور على جهوده المبذولة اهداء هذا الجهد المتواضع .

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل على عظيم نعمه التي لا تعد وعلى فضله وكرمه الذي لا يرد وعلى من هدانا وجعلنا مسلمين ، وله الحمد والشكر أن وفقني لإتمام دراستي والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد (صلى الله عليه وآله بيته الطيبين الطاهرين)) ((وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)) كما وأتقدم بالشكر إلى والديّ الحنونين الذين قاموا بحسن تربيتي وبذلوا العناية والجهد من اجل تعليمي وتوصيلي ولم يبخلا عني بشيءٍ ، كما وأتقدم بالشكر إلى أخواني وأختي العزيزين الذين قاموا بمساندتهم من اجل تعليمي .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة قسم العلوم المالية والمصرفية إدارة رشيدة من أساتذة أكفاء وكرام ، وجميع العاملين فيها وأتقدم بالشكر إلى الدكتور والمشرف على بحثي الدكتور ضياء زامل خضير مشكور على جهوده المبذولة وعلى تقديمه النصح والمشورة الذي نهلنا من علمه .

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المقدمة	١
المبحث الاول – منهجية البحث	٢
المبحث الثاني – الجانب النظري	٤
المبحث الثالث – الجانب العملي (الاستبيان)	١٤
المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات	٢٠
قائمة المصادر	٢٢

المقدمة

أن الهدف الأساسي من تدقيق البيانات المالية للمنشأة هو الخروج برأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية ومسؤولية المدقق وهو تكوين رأيه المهني حول البيانات المالية وتمثل عملية التدقيق ممارسة الحكم المهني عند تصميم أسلوب التدقيق من خلال التركيز على ما يمكن أن يحدث من خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة للمخاطر المتبعة من اجل الحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة ، ويثير اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية عادة الكثير من التساؤلات لدى العديد من الأطراف ، من المسؤول عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية هل هو المراجع الخارجي أم هي إدارة المنشأة التي عليها إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية ووضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لمنع واكتشاف تلك الأخطاء والغش والارتباطات غير القانونية ، ويعد موضوع دور المدقق الداخلي من المواضيع الحيوية والمهمة في الكشف عن عمليات الاختيال المالي ، وبعبارة أخرى يعد دور التدقيق الداخلي نقطة الارتكاز التي يعتمد عليها المستفيدون الخارجيون من القوائم المالية ويتم التصرف على نقاط الضعف وأوجه القصور الموجودة في الإجراءات المالية والإدارية للمنشأة تحت التدقيق .

المبحث الأول

منهجية البحث

١- مشكلة البحث :

تمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

أ- هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة التدقيق الداخلي وعملية الاحتيال المالي ؟

ب- هل هناك علاقة ذات تأثير معنوي لكفاءة إجراءات التدقيق الداخلي في كشف عمليات الاحتيال المالي ؟

٢- أهمية البحث :

يهدف البحث إلى التوصل لدرجة العلاقة بين الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات والكشف عن عمليات الاحتيال المالي ، فيما إذا كانت بعض أو كل من هذه الإجراءات ذات تأثير معنوي أكثر من غيرها لاعتمادها مستقبلاً .

٣- هدف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي في مواجهة الاحتيال المالي من خلال الدراسة والبحث والتحليل لواقع التدقيق الداخلي ومدى استكماله خطوات النجاح الأساسية لهذا وأثره في تحقيق الأهداف ومواجهة الاحتيال المالي فضلا عن تحديد المعوقات التي تواجه للحد من الاحتيال المالي .

٤- حدود البحث :

- الحدود الزمانية / سنة ٢٠١٨ .

- الحدود المكانية / مصرف الرشيد – فرع الديوانية .

٥- أساليب جمع البيانات والمعلومات

اعتمد الباحثة على الجانب النظري على مجموعة من المصادر العربية والكتب والبحوث المنشورة ، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم الباحث عدة وسائل منها :

أ- الملاحظة والمشاهدة والزيارات الميدانية .

ب- المقابلة الشخصية مع موظفي الرقابة والتدقيق الداخلي .

ج- استمارة الاستبيان من خلال جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وزعت على مدققي التدقيق الداخلي في جامعة القادسية

٦- فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها ((أن هنالك تأثير فاعل وقوي لكفاءة إجراءات التدقيق الداخلي في كشف عمليات الاحتيال المالي في المصرف)) .

المبحث الثاني

الفصل الأول – التدقيق الداخلي

مفهوم التدقيق الداخلي :

يعرف التدقيق الداخلي : هو وظيفة مستقلة يتم انشائها داخل المنشأة لفحص وتقييم اعمالها المختلفة (الوردات ، ٢٠٠٦ ، ٣٠ – ٣٢) .

كما يعرف التدقيق الداخلي : مجموعة أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل الوحدة الإدارية للقيام بخدمتها في تحقيق الاعمال والقيود بشكل مستمر . (عبد الله ، ٢٠٠٠ : ٢٤٦) .

كذلك عرف (المجمع العربي للمحاسبين ، ٢٠٠١ ، ٢٢٦) التدقيق الداخلي هي وظيفة داخلية لإدارة وحدة المنشأة للتعبير عن نشاط داخلي لوضع الرقابة الإدارية وذلك من خلال توفر متطلبات الإدارة على حسن الاستخدام .

من التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق الداخلي هو :

١- نشاط داخلي مستقل في الوحدة الإدارية .
٢- إدارة رقابية بغرض انتقاد وتقييم العديد من الرقابات الأخرى .
٣- الوظيفة الاستشارية اكثر من الوظيفة التنفيذية .
٤- تكون نشاطها إلى جمع الرقابات الإدارية .
٥- تعمل على تقييم الرقابة الإدارية .

٦- المدقق الداخلي لا يسمح له القيام بأي عمل من اعمال التنفيذ أو المشاركة في أداء العمل الذي يقوم بتدقيقه .

أهمية التدقيق الداخلي :

يعد التدقيق الداخلي ذات اهتمام عالمي كبير من خلال دعم الإدارات المالية نتيجة الاحتيال المالي الذي يوجد في انحاء العالم وتعرض بلدان العالم هذه الاختلاسات والخسائر التي تتعرض لها الدوائر والبنوك والمؤسسات الأخرى وظهرت العديد من الدراسات والاتجاهات والإحصاءات أن المؤسسات العالمية تخسر حوالي ٦% من دخلها السنوي وذلك سبب الاحتيال المالي ومساوئ استخدامه وقد ثبت أن العديد من هذه الخسائر تتجنبها لو أن هناك إدارات تدقيق فعالة . (أحمد مصطفى ، ٢٠١٢ ،) .

- أهداف التدقيق الداخلي :

يمكن بيان اهداف التدقيق بالآتي (حجازي ، ٢٠١٠ : ١٢٩) :

١- فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة والتدقيق المحاسبية والمالية والتشغيلية من خلال تقييم نظم الرقابة المختلفة .

٢- التحقق من كيفية التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين التي تتأثر على أنشطة المنشأة .

٣- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبية والمالية عن الأصول وكيفية حماية والأمان لعدة الأحوال .

٤- التحقق من مصداقية وسلامة المعلومات وفحص والوسائل المستخدمة ز

٥- تقييم مدى كفاءة واقتصاديات استخدام موارده وحدة المشروع .

٦- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المستويات المكونة .

٧- زيادة قيمة هذه المنشأة والتوصية بالتحسينات التشغيلية والمالية .

- أنواع التدقيق الداخلي

هنالك أنواع عديدة للتدقيق هي :

١- التدقيق الداخلي المالي : هو التدقيق المنتظم للعمليات المالية والقوائم المتعلقة به لبيان كيفية الالتزام بالمبادئ والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى . (العمري وعبد الغني ، ٢٠٠٦ ، ٣٤٦) .

٢- التدقيق الداخلي التشغيلي : هو النوع الغير تقليدي للتدقيق الداخلي وظهر هذا النوع كوليد التطورات التي ظهرت في مجال التدقيق . (الكاشف ، ٢٠٠٢ ، ٢٥٧) .

٣- التدقيق الداخلي لأغراض خاصة : وأن هذا النوع يتعلق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي عن طريقة موضوعات تكلفة الإدارة للقيام به ويقوم هذا النوع على عمليات التفتيش بشكل فجائي لاكتشاف الاحتيال المالي .

- صلاحيات المدقق الداخلي :

يتمتع المدقق الداخلي بالعديد من الصلاحيات وكما يأتي : (الصحن ، ٢٠٠٤ ، ٢٢٥)

١- الوصول غير المشروط أو المقيد لكل أنشطة وممتلكات وموظفي المؤسسة .

٢- تحديد نطاق عمل المدقق مثل اختيار الأنشطة وتطبيق الأساليب والتعليمات المطلوبة .

٣- الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المؤسسة من جميع قطاعات دون تدخل إدارة المؤسسة .

٤- الحق في طلب خدمات خاصة في خارج المؤسسة إذا طلب الامر .

معايير التدقيق الداخلي

هناك مجموعة من معايير التدقيق حددها معهد المدققين (IIA) بالآتي : (السلامي ، ٢٠٠٥ : ٧٨)

١- المجموعة الأولى – المعايير الخاصة : وتحتوي هذه المجموعة على أربعة معايير .

أ- اهداف ومسؤوليات وصلاحيات وإجراءات التدقيق الداخلي .

ب- الاستقلالية والموضوعية للتدقيق .

ج- الكفاءة وبذل الاهتمام المهنية الواجبة .

ء- برنامج ضبط الجودة وتطوير التدقيق الداخلي .

٢- المجموعة الثانية – معايير الأداء : وتحتوي هذه المجموعة على سبعة معايير :

أ- إدارة اعمال التدقيق الداخلي .

ب- طبيعة الاعمال .

ج- أداء وتنفيذ أنشطة التدقيق .

ء- الوصول إلى نتائج التدقيق الداخلي .

هـ- مراقبة ممارسة وتنفيذ التوصيات .

و- مستوى المخاطر المقبولة بعد انشاء التوصيات .

المبحث الثاني

الفصل الثاني – الاحتيال المالي

– مفهوم الاحتيال المالي :

يعرف الاحتيال المالي : استقلال السلطة للحصول على الربح أو منفعة أو فائدة لصالح الافراد أو جماعة أو طبقة تعد انتهاكاً للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الرقي . (الشهابي وداغر ، ٢٠٠٠ : ١١٠)

وكذلك يعرف الاحتيال المالي : هو إساءة استعمال السلطة عن طريق تحقيق مكاسب شخصية للموظف نفسه أو لجماعة ما بطريقة مخالفة للقوانين أو المعايير الأخلاقية . (نجم ، ٢٠٠٠ ، ٢٢٣)

ويعرف أيضاً الاحتيال المالي : هو إساءة استقلال السلطة المرتبطة بمنصب معين عن طريق تحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح العامة كإصدار قرارات وذلك من اجل التربح . (الوائلي ، ٢٠٠٨ : ١٨)

وأن الاحتيال المالي : جميع الوسائل التي يستخدمها الانسان من اجل كسب مزايا غير مشروعة على حساب مصلحة الاخرين .

ويعرف الاحتيال بموجب قانون الإرث الأمريكي : هو خداع متعمد يمارس للحصول على مكاسب غير مشروعة وغير قانونية ويطلب من الماليين والمحاسبين الإداريين والمدققين أن يتعرفوا ما يأتي : (davia etal , 2000 , 40)

١– الضحية .

٢– تفاصيل عملية الخداع التي تحصل مثل المخادع .

٣- الخسارة التي تقع على الضحية .

٤- الشخص الذي مارس الاحتيال .

٥- الأدلة التي تؤدي إلى غرض المحتال من الاحتيال .

٦- الأدلة التي تشير إلى المنفعة التي مارسها مرتكب الاحتيال .

- مراحل تطور الاحتيال المالي :

أن تطور وانتشار هذه الظاهرة فقد ظهرت العديد من الرؤى النظرية والفكرية لهذه الظاهرة وهناك مداخل كثيرة لتحديد هذه الظاهرة هي (غالب والعمري ، ٢٠١٠ ، ٣٥٢ - ٣٥٤) :

١- المدخل الأخلاقي : يعد هذه المدخل أن ظاهرة الاحتيال المالي ظاهرة قيمة وسلوكية تكون بحالات غير جيدة وممارسات ضارة .

٢- المدخل الوظيفي : يطلق البعض عليه اسم المدخل العلمي والتبريري وأن هذا المدخل وقف ان الاحتيال المالي لا يعد بالضرورة أن يكون انحرافاً كالنظام القيمي هذه وإنما انحراف كقواعد العمل .

٣- المدخل الثقافي : يشكل هذا المدخل أن الاحتيال المالي يكون ظاهرة متعددة الابعاد والأسباب والنتائج وذلك لأنها ظاهرة ويمكن أن تعد ظاهرة ذات طابع منفصل له القدرة على التحقق والتجديد .

- مسؤولية اكتشاف الاحتيال المالي (Bunget , 2009 , 1) :

تقع مسؤولية اكتشاف الاحتيال المالي على المدققين وخاصة أن المدققين الداخليين ، حيث يجب أن يكون لهم دور إيجابي في ردع حدوثه ، ويجب على المدققين وضع الخطوات اللازمة التي تمكنهم من التعرف على المؤشرات والاحداث التي تمكنهم من التعرف على المؤشرات والاحداث التي تمكنهم من تحديد وجود الاحتيال المالي .

- أسباب الاحتيال المالي كالآتي : (عباس ، ٢٠١٣ : ٥٢ – ٥٣)

١- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للإدارة .

٢- حوكمة الإدارة الأقل كفاءة أو عدم وجودها .

٣- محاولة الرغبة في اختلاس جزء من أصول الإدارة .

٤- هناك ضغوطات غير اعتيادية من داخل وخارج الإدارة .

٥- ميلان الإدارة نفسها واستعدادها لارتكاب المخالفات له وذلك لتخفيض العبء الإداري .

- اشكال ومظاهر الاحتيال المالي :

هناك اشكال عديدة ومتنوعة للاحتيال المالي نذكر منها ما يأتي : (عبد الله ، ٢٠٠٤ ، ٢٧)

١- الأخطاء العمدية : هي الأخطاء التي تكون عن قصد أو تصميم سابق بقصد الغش والاحتيال أو لتغطية غش أو اختلاس من خلال التلاعب بالبيانات الموجودة في القوائم المالية وهذا النوع يسمى احتيالي .

٢- الرشوة : عرفت الرشوة بقانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ في المادة ٣٠٧ هو كل موظف أو مكلف بخدمة عامة أو اعطى لغيره عطية أو منفعة أو عد بشيء لقيام عمل من اعمال الوظيفة أو الامتناع عنه أو ترك الوظيفة العامة يعاقب بالسجن مدة لا تكثر على عشر سنوات أو بالحبس أو الغرامة معاً .

٣- التزوير : حدوث خطأ متعمد عن طريق تحريف بالبيانات والأرقام والتواريخ .

٤- التلاعب : هو تلاعب في الحسابات من خلال بيان الوضع المالي على غير حقيقة وظهور نتائج محرفة وغير صادقة .

٥- غسيل الأموال : هو قبول ودائع الأموال التي جاءت من عمل غير مشروع وذلك بخفاء مصدر تلك الأموال أو التستر عليها . (الموسوي ، ٢٠٠٥ ، ٣٣)

- طرق ارتكاب الاحتيال المالي :

يوجد العديد من طرق أو الأساليب التي يتم بموجبها ارتكاب الاحتيال المالي ومنها: (عبد الله ، ٢٠٠٧ : ٤١ – ٤٣)

(١) التلاعب في الدفاتر والسجلات عن طريق إخفاء العجز أو الاحتيال أو الإساءة مثل :

أ- إثبات مدفوعات مخفية في الدفاتر والسجلات واحتيالها .

ب- عدم إثبات أموال مقبوضة من احد العملاء واحتيالها أو لتغطية الاختلاس .

ج- عدم اثبات بضائع الواردات بسجلات المستودعات واحتيالها .

ء- إثبات اذونات الصرف واحتيال هذه البضائع .

(٢) التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات من خلال التأثير على دلالة القوائم المالية على اعمال المشروع ومركزه المالي بهدف :

أ- تضخم أرباح المشروع الوحدة قد تكون مبيعات وهمية .

ب- الاخلال من الأرباح بقصد المضاربة في الاسم في السوق المالية .

ج- اظهار المركز المالي للمشروع بشكل غير صحيح وذلك من خلال الاحتيال عليه .

المبحث الثالث

الإطار العملي للبحث

أولاً : مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث بكافة المصارف العراقية للأوراق المالية ، أما عينة البحث فقد تم اختيار مصرف (الرشيد – فرع الديوانية) ، وبناء عليه فقد تم توزيع (٥٠) استبانة على العاملين في المصرف وكان عدد الاستبيانات التي حصلنا عليها (٤٠) استبانة منها (٣٠) استبانة صالحة للتحليل بمعدل استجابة (٦٠%) .

ثانياً – أداة جمع البيانات :

استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع البحث بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذا البحث وقد تم تحكيم الاستبيان من قبل بعض أساتذة متخصصين في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية للتأكد من قدرتها على تحقيق أهدافه ، وقد تبين للباحثة من خلال المقابلات والتحكيم قدرة الاستبانة على التعرف على التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي ، وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما :

القسم الأول : خطاب موجه من الباحثة إلى أفراد عينة البحث يوضح اهداف البحث ونطاقه فضلاً عن بيانات خاصة بأفراد العينة مثل (سنوات الخبرة / التخصص / التحصيل الدراسي) .

القسم الثاني : اشتمل على دور التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي حيث قسمت إلى محاور اثنين وذلك بما يمكن من قياس فرضيات البحث وتضم (١٤) فقرة .

ثالثاً : الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

الوسط الحسابي ، التكرارات والنسب المئوية .

رابعاً : إجراءات معالجة الاستبانة :

في إطار معالجة الاستبانة تم تحديد مقاييس للإجابة على الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي إذ يشير الرقم (٥) إلى موافق بشدة أما رقم (٤) فيشير إلى موافق ، أما رقم (٣) فيشير إلى حيادي ، أما رقم (٢) فيشير إلى غير موافق ، أما الرقم (١) فيشير إلى غير موافق بشدة ، ومن أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة ، قامت الباحثة بوضع ثلاثة مستويات على النحو الآتي : مرتفع إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (٤ – ٥) وأثر متوسط إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (٣ – ٣,٩٩) وأثر ضعيف إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (١ – ٢,٩٩) .

خامساً : تحليل نتائج البحث ومناقشتها واختبار الفرضيات

١- يبين الجدول رقم (١) البيانات الديمغرافية للبحث وكما يأتي :

جدول رقم (١) البيانات الديمغرافية للبحث

(١) التحصيل الدراسي			(٢) سنوات الخبرة			(٣) التحصيل الاكاديمي		
البيانات	التكرار	النسبة	البيانات	التكرار	النسبة	البيانات	التكرار	النسبة
دبلوم	٣	١٠%	من ٥-١٠	٥	١٧%	محاسبة	١٨	٦٠%
بكالوريوس	٢	٧%	من ١١-١٦	٧	٢٣%	إدارة	٦	٢٠%
ماجستير	١٠	٣٣%	من ١٧-٢٠	٨	٢٧%	اقتصاد	٤	١٣%
دكتوراه	١٥	٥٠%	من ٢١ فأكثر	١٠	٣٣%	احصاء	٢	٧%

من جدول رقم (١) من الجدول أعلاه نلاحظ بأن (٦٠%) وهي نسبة عالية من العينة حاصلة على شهادات علمية تخصصية في المحاسبة والتدقيق وهذا يعزز مستوى وادراك المجيبين على الاستمارة كما يلاحظ بأن نسبة (٨٣%) من افراد العينة لديهم خبرة علمية لفترة تزيد عن عشرة سنوات وهذا المؤشر يعزز دقة وواقعية الإجابات التي وردت في الاستبانة .

٢- يبين الجدول رقم (٢) الوسط الحسابي والتوزيع التكرار للمحور الأول من البحث (الاحتيال المالي) وكما يأتي :

جدول رقم (٢)

المحور الأول (الاحتيال المالي)

ت	العبارات	القياس	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق تماماً	لا اتفق	الوسط الحسابي
١	يمثل الاحتيال المالي التدليس والتضليل بنية الغش لدفع المستفيدين من المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار معين وأداء فعل أو الامتناع عن فعل .	التكرار	١٩	٥	١	٣	٢	٤,٢
		النسبة	%٣٦	%١٧	%٣	%١٠	%٧	
٢	يشمل الاحتيال المالي إخفاء الحقائق في مفردات الإفصاح المحاسبي	التكرار	١٧	٦	٠	٤	٣	٤,٠١
		النسبة	%٥٧	%٢٠	%٠	%١٣	%١٠	
٣	يعد سوء استخدام الأموال المعهودة لشخص معين وتغطية سوء الاستخدام في السجلات المحاسبية من اشكال الاحتيال المالي	التكرار	١٦	٩	١	٤	١	٤,١
		النسبة	%٥٣	%٣٠	%٠	%١٣	%٣	
٤	يشمل الاحتيال المالي التصرف بالأموال المعهودة بها بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية	التكرار	١٥	٨	٢	٣	٢	٤.٠١
		النسبة	%٥٠	%٢٨	%٧	%١٠	%٧	
٥	يعد الاحتيال المالي خطأ وقع عن قصد أي عمد وسبق إصرار	التكرار	١٨	٦	٠	٢	٤	٤
		النسبة	%٥٧	%٢٠	%٠	%٧	%١٣	
٦	إن الخطأ المقصود ضمن الاحتيال المالي يهدف إلى إخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية أو مغنم شخصي على حساب المنشأة ، وذلك عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات أو السجلات أو الدفاتر أو القوائم المالية	التكرار	١٤	٧	١	٥	٣	٣,٨
		النسبة	%٤٨	%٢٣	%٣	%١٧	%١٠	
٧	يمثل الاحتيال المالي تحريف مفتعل للحقيقة في البيانات المحاسبية كتزوير المستندات أو تحريف البيانات والمبالغ	التكرار	١٦	٩	١	٤	١	٤,١
		النسبة	%٥٣	%٣٠	%٠	%١٣	%٣	

	والأرقام والتواقيع والاسماء والعناوين							
	المتوسط العام							٤

جدول رقم (٣)

المحور الثاني (كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي للحد من الاحتيال المالي)

ت	العبارات	القياس	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق تماماً	لا اتفق	الوسط الحسابي
١	تؤثر مقارنة ببيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات	التكرار	١٣	٧	١	٥	٤	٣,٦
		النسبة	%٤٣	%٢٣	%٣	%١٧	%١٣	
٢	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات	التكرار	١٥	٨	٢	٣	٢	٤,٠١
		النسبة	%٥٠	%٢٨	%٧	%١٠	%٧	
٣	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات	التكرار	١٦	٩	١	٤	١	٤,١
		النسبة	%٥٣	%٣٠	%٠	%١٣	%٣	
٤	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات	التكرار	١٢	٦	٢	٥	٥	٤,٠١
		النسبة	%٤٠	%٢٠	%٧	%١٧	%١٧	
٥	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع توقعات باستخدام بيانات غير مالية في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات	التكرار	٢٠	٥	٠	٣	٢	٤,٢
		النسبة	%٦٦	%٧	%٠	%١٠	%٧	
٦	يؤثر تدقيق بنود النقدية في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات	التكرار	١٨	٦	٠	٢	٤	٤
		النسبة	%٥٧	%٢٠	%٠	%٧	%١٣	
٧	يؤثر تدقيق بنود الموجودات المتداولة في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات	التكرار	١٤	٧	١	٥	٣	٣,٨٩
		النسبة	%٤٨	%٢٣	%٣	%١٧	%١٠	

	المتوسط العام							٤,٠٢

من الجدول (٢ ، ٣) نلاحظ ما يأتي :

١- أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن الاحتيال المالي يمثل التدليس والتظليل بنسبة الغش لدفع المستفيدين من المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار معين وأداء فعل معين أو الامتناع عن فعل ، حيث بلغت نسبة من يوافقون (٨٠%) في حين بلغت نسبة من لا يوافقون بنسبة (١٩%) .

٢- بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول (الاحتيال المالي) (٤) وبمستوى مرتفع وهو أكبر من الوسط الفرضي للبحث البالغ (٣) وهذا يؤشر إلى أن أفراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة ذلك .

٣- أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي تؤثر في الحد من الاحتيال المالي حيث بلغت نسبة من يوافقون على ذلك (٧٦%) ونسبة من لا يوافقون (٢٣%) .

٤- بلغ الوسط الحسابي للمحور الثاني (كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي للحد من الاحتيال المالي) (٤.١) وهو أكبر من الوسط الفرضي للبحث وهذا يؤشر إلى أن افراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة أن كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي تؤثر في الحد من الاحتيال المالي .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إلى قبول فرضية البحث التي تنص ((أن هناك تأثير فاعل لكفاءة إجراءات التدقيق الداخلي في الكشف والحد من عمليات الاحتيال المالي)) .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً – الاستنتاجات :

١- أن هناك دوراً ملموساً لوظيفة التدقيق الداخلي في الكشف والحد من الاحتيال المالي في الدوائر .

٢- يوافق المسؤولين والعاملين في وحدات التدقيق الداخلي على أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق التدقيق الداخلي ليشمل قياس والكفاءة في الإداء التشغيلي والفني .

٣- تقوم وحدات التدقيق الداخلي بدور جيد في تقييم وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية وذلك له تأثير إيجابي على ضبط الأداء الإداري والمالي .

٤- بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول (الاحتيال المالي) (٤) وبمستوى مرتفع وهو أكبر من الوسط الفرضي للبحث البالغ (٣) وهذا يؤشر إلى أن أفراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة ذلك .

٥- بلغ الوسط الحسابي للمحور الثاني (كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي للحد من الاحتيال المالي) (٤.١) وهو أكبر من الوسط الفرضي للبحث وهذا يؤشر إلى أن افراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة أن كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي تؤثر في الحد من الاحتيال المالي .

ثانيا – التوصيات

١- ضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية من خلال معايير التدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين .

٢- ضرورة تزويد المدقق الداخلي بالمهارات والخبرات المطلوبة .

٣- توصي الباحثة بضورة أن يقدم المدقق الداخلي تقريراً دورياً ومفصلاً إلى مجلس الإدارة عن مدى التزام الإدارات المالية بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها.

٤- ضرورة استجابة الإدارة العليا لتقارير التدقيق الداخلي بشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه الدوائر المالية من الاحتيال المالي .

٥- ضرورة وجود خط اتصال مباشر للمدقق الداخلي مع لجنة التدقيق الداخلي من أجل تدعيم الاستقلالية .

المصادر

- **القرآن الكريم .**

أولاً – المصادر العربية :

١- خلف عبد الله الوردات ، (٢٠٠٦) "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية" ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن

٢- عبد الله ، خالد امين (٢٠٠٠) "علم تدقيق الحسابات" ، الناحية النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

٣- المجمع العربي للمحاسبين ، ٢٠٠١ ، في عمان ، الأردن .

٤- حجازي ، وجدي حامد ، أصول المراجعة الداخلية ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، ٢٠١٠ .

٥- الكاشف ، محمود يوسف (٢٠٠٢) "نحو اطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة العلمية للاقتصاد والتجارة" ، جامعة عين الشمس ، القاهرة ، العدد الرابع .

٦- عبد الفتاح محمد الصحن ، فتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ٢٢٥ .

٧- نجم ، عبود (٢٠٠٠) ، اخلاقيات الإدارة في عالم متغيرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة .

٨- الوائلي ، ياس خالد بركات (٢٠٠٧) ، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره واسبابه، دار مصر العربية للنشر ، القاهرة .

الرسائل والاطاريح :

١- عباس ، محمد عبد الجليل ، "أهمية عمل لجان التدقيق وتكاملها مع مهام ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال" ، بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالمي الدراسات المحاسبية والمالية كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسب القانوني ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٢- السلامي ، عارف عنيف (٢٠٠٥) ، "مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة آل البيت ، عمان .

المجلات :

١- الشهابي ، انعام وداغر منفذ (٢٠٠٠) ، "العوامل المؤثرة في الفساد الإداري والمالي" ، مجلة العربية للإدارة ، العدد (٢) ، ديسمبر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة.

الأبحاث المحكمة :

١- العمري ، أحمد محمد ، وعبد الغني ، فضل عبد الفتاح ، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية" ، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، ٢٠٠٦ .

المجلات والجرائد :

١- جريدة البيان ، أحمد مصطفى ، ٢٠١٢ ، أهمية التدقيق الداخلي .

ثانياً – المصادر الأجنبية :

1- Davia , Howard , Rcoggins , Patrick , wideman , johnc , & Kastantin , joseph , “Accountants guide to fraud detection and control” , John Wiley & sons , inc , second edition , 2000 .
2- Bunget , Ovidiu Constantin , & Dumitrescu , Alin Constantine , “Detection and reporting the frauds and errors by the auditor” , Annals universities Apuleius Series Oeconomica , 11 (1) , 2009.